دور المراجع الداخلي في دعم البنوك التجاريه في مكافحه الجرائم الماليه

إعداد

أ/ اسراء ماجد مبارك الغندور

المعيده بالمعهد العالي للعلوم الاداريه المتقدمه و الحاسبات

٢٠٢٥م – ١٤٤٦هـ

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل دور المراجع الداخلي في مكافحة الجرائم المالية بشكل عام و في البنوك التجاريه بشكل خاص، نظرًا لما تشكله هذه الجرائم من تهديد مباشر لاستقرار المنظمات المالية والأعمال التجارية في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المنظمات الماليه من حيث الاحتيال وغسل الأموال والفساد المالي. ويُسلط البحث الضوء علي أهميه المراجعه الداخليه التي تعد من أهم أدوات الرقابه التي تسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية داخل البيئة المصرفية.

تركز الورقة على الاطار النظري للجرائم المالية، وتُبين كيف تؤثر هذه الجرائم على آلية عمل المراجعين الداخليين، حيث يُعتبر دور المراجع الداخلي في مكافحه الجرائم الماليه وسيلة حيوية لتوفير معلومات واضحة ودقيقة بشكل فعال، وتحسين جودة ودقة التقارير المالية ، وزيادة القدرة على اكتشاف المخالفات المالية.

تؤكد الورقة أن تعزيز دور المراجع الداخلي يُسهم في رفع كفاءة البنوك التجارية و مكافحه الجرائم الماليه بها ، من خلال تقديم معلومات دقيقة ومحدثة تساعد على أداء المهام الرقابية باحترافية، وبالتالي تحسين الأداء المالي والإداري للعمليات المصرفية والتجارية.

كما خلصت الورقه الي وجود علاقة طردية قوية بين كفاءة المراجعة الداخلية و مكافحه الجرائم المالية. وأوصت بضرورة دعم استقلالية المراجع الداخلي، وتوفير التدريب المستمر له، واستخدام التقنيات الحديثة في أعماله ، من أجل زياده فعاليته في كشف ومنع الجرائم المالية

المقدمه:

لقد انتشرت الجرائم الماليه بصوره عامه و الغش و الفساد المالي بصوره خاصه، و بشكل مقلق علي مدار الثلاثين عام الماضيه في كثير من دول العالم ، وبما يهدد بدرجه كبيره استقرار و تنميه اقتصاديات هذه الدول ، و تعرف جمعيه ICA (2021) الالتزام الدولي الجريمه الماليه علي أنها: " جريمه ترتكب علي وجه التحديد ضد الممتلكات بهدف تحقيق منفعه شخصيه لمرتكب الجريمه نفسه". و تشير دراسه Wiwoho et al. (2022) الي أنه ازدياد استخدام المدفوعات الرقميه Digital payments ساهمت في زياده الجرائم الماليه بشكل كبير لأن مرتكبي الفساد يستخدمون المدفوعات الرقميه لاخفاء جرائمهم.

تُعتبر الجرائم المالية من القضايا الحيوية التي تواجه العديد من المنظمات المالية والتجارية في العصر الحالي، لما لها من آثار سلبية كبيرة على استقرار الاقتصاديات الوطنية والعالمية. تشمل الجرائم المالية مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية مثل التلاعب في البيانات المالية، والاحتيال المالي، والتهرب الضريبي، التي تؤدي إلى انخفاض ثقة

المستثمرين والعملاء في المنظمات و البنوك التجاريه خاصةً ، كما تؤثر سلبًا على سمعتها المالية.

من جهة أخرى، تلعب وظيفة المراجع الداخلي دورًا محوريًا في ضمان النزاهة المالية والإدارية للمؤسسات. إذ تهدف المراجعة الداخلية إلى تقييم فعالية الأنظمة الرقابية وتحديد أي مخالفات قد تحدث في العمليات المالية والإدارية، بما في ذلك الجرائم المالية. لذلك يكتسب المراجع الداخلي أهمية خاصة، حيث يوفر معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تحسين الأداء وزيادة دقة التقارير المالية.

وفي هذا الإطار، يلعب المراجع الداخلي دورًا محوريًا باعتباره أحد أهم أدوات الرقابة الداخلية. فمن خلال المتابعة المستمرة وتقييم العمليات المالية، يسهم المراجعون الداخليون في ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الداخلية، والكشف عن أية مخالفات أو انحرافات في الأداء، مما يعزز قدرة المنظمات المصرفية على التعامل مع المخاطر بفعالية. (المحجوب ، ٢٠٠٢)

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية دور المراجع الداخلي في مكافحة الجرائم المالية داخل البنوك التجارية، مع التركيز على العلاقة بين أدوار المراجع الداخلي وفعالية استراتيجيات إدارة المخاطر. ومن خلال فهم هذه العلاقة، يمكن للبنوك تعزيز قدراتها الرقابية الداخلية، ودعم ثقافة الشفافية والمساءلة في بيئة العمل المصرفي.

تستمد الورقه أهميتها الأكاديميه من كونها تساهم في اثراء البحوث المحاسبيه الخاصه بالجرائم الماليه و الدور التوكيدي للمراجع الداخلي و الأثار المترتبه علي هذا الدور ستسلط هذه الورقه البحثيه الضوء على أهمية دور المراجعه الداخليه عن الجرائم المالية كأداة للشفافية ، كما ستساعد على تحليل مدى تأثير ذلك على تعزيز كفاءة المراجعة الداخلية والقدرة على التعامل مع المخاطر المالية بشكل فعال.

تتمثل المشكله في الاجابه عن التساؤلات التاليه نظرياً:

- ما أبرز أنواع الجرائم الماليه التي تواجهها البنوك التجاريه ، وما مدي تأثيرها علي الأداء المالي و المصرفي؟
- ما هي المهام و المسؤوليات الأساسيه للمراجع الداخلي في البنوك التجاريه فيما يتعلق بالكشف عن الجرائم الماليه؟
- هل هناك دور للمراجع الداخلي في مكافحه الجرائم الماليه في البنوك التجاريه؟
- هل يختلف هذا التأثير باختلاف مستوي تنميه قدراته المهنيه و استقلال وظيفته؟

٢) وظيفه المراجعه الداخليه كأداه للرقابه الداخليه

ينظر الي المراجعه الداخليه بوصفها أداه للرقابه الداخليه و التي تقوم بمراجعه كافه عمليات و أنشطه الشركه حيث يعتبر الدور الرقابي للمراجعه الداخليه بمثابه الدور الرئيسي لهذه الوظيفه (علي ، شحاته ،٢٠٠٥).و تعرف المراجعه الداخلية الحديثه بأنها "نشاط توكيدي و استشاري مستقل و موضوعي مصمم لاضافه قيمه للشركه و تحسين عملياتها لمساعده الشركه علي تحقيق أهدافها بايجاد منهج منظم و منضبط لتقييم و تحسين كفاءه عمليات اداره المخاطر و الرقابة والحوكمة" (IIA,1999) ويقدم هذا التعريف صوره ورؤيه جديده لوظيفه المراجعه الداخليه، حيث يبين أنها مصممه لاضافه قيمة و تحسين عمليات الشركة ومن ثم يؤكد علي المساهمه الجوهريه والفعاله التي تقدمها المراجعه الداخليه لأي شركه. كما أكد IIA (2017) في معيار الأداء رقم ٢١٠٠ و الخاص بطبيعه العمل أنه يجب أن يقوم نشاط المراجعه الداخليه بالتقييم و المساهمه في تحسين حوكمه الشركات واداره المخاطر وعمليات الرقابه باستخدام منهج منظم و منضبط disciplined و قائم علي المخاطر و يتم تعزيز مصداقيه المراجعه الداخليه و قيمتها عندما يكون المراجعون استباقيون proactive و تقدم تقييماتهم رؤي جديدة new insights و تأخذ في الحسبان التأثير المستقبلي. ووفقا للتعريف الحديث للمراجعه الداخليه فقد أصبحت تقوم بأداء دور استشاري و أخر توكيدي في مجال الرقابه الداخليه و اداره المخاطر والحوكمه.

تعتبر وظيفه المراجعه الداخليه (IAF) أحد الدعائم الرئيسيه لتلبيه احتياجات مختلف أصحاب المصالح خاصه المساهمين والاداره بالوحدات الاقتصاديه، من خلال اعدادها للتقرير عن مدي فعاليه هيكل الرقابه الداخليه internal control structure (ICS) و توفيرها نظره أكثر شموليه عن أداء مختلف أقسام ومراكز الوحده الاقتصاديه و المخاطر التي تواجه كل منهم فضلا عن قدرتها علي متابعه قرارات مجالس ادارات تلك الوحدات (السيد،٢٠١٥ ، PWC,2018). و نتيجه للطلب المتنامي علي خدمات وظيفه المراجعه الداخليه انعكس ذلك علي تطور أدوارها و مجالاتها. و تتضمن عملية المراجعه عملية تحليل المعلومات المدخلة التي تم مراجعتها من خلال إجراءات محددة، مما يؤدي إلى مخرجات في شكل تقييمات أو آراء المراجعين (Zhang , 2019).

وبالتركيز على مصفوفة أدوار ومجالات وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة؛ وبدءا بدوريها التوكيدي والاستشارى، ووفقا لتحليل بعض الدراسات السابقة (٢٠١٤) .Arens et al؛ على وشحاته، ٢٠١٨ ٢٠١٨ PWC؛ حامد ٢٠١٩ ؛ شحاته، ٢٠٢٠ ؛ سلطان، ٢٠٢٠) يمكن تعريف الدور التوكيدي لوظيفة المراجعة الداخلية، الذي يستهدف إضافة قيمة للشركة وزيادة المحتوى المعلوماتي للتقارير الداخلية، على أنه خدمة مهنية داخلية مستقلة ثلاثية الأطراف بين موفرى المعلومات داخل الشركة ومن يضفى الثقة والصدق على هذه المعلومات القائم بوظيفة المراجعة الداخلية ومتخذى القرارات إدارة الشركة. بينما يمكن تعريف الدور الاستشارى لوظيفة المراجعة الداخلية، الذى يستهدف تقديم النصح والمشورة

المهنية، على أنه خدمة مهنية ثنائية الأطراف بين مقدم الخدمة القائم بوظيفة المراجعة الداخلية ومتلقى الخدمة (الإدارة) وذلك لإسداء النصح للإدارة.

أما بالنسبة للدورين الاستشارى والتوكيد لوظيفة المراجعة الداخلية الحديثة في مجال رقابة أنشطة وعمليات الشركة، فبدءا بماهية هيكل الرقابة الداخلية (ICS)، والذى يعتبر بمثابة آلية فعالة لضمان إمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية وزيادة محتواها المعلوماتي، ووفقا الإصدار(٢٠١٨) COSO ، يمكن تعريفها على أنها عملية متكاملة تتأثر بالعديد من الأطراف، مجلس الإدارة والإدارة والعاملين، وتتكون من سلسلة من الإجراءات والعمليات التي يتم تصميمها لتوفير توكيد معقول وليس مطلقاً، بشأن؛ إمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، ضمان كفاءة وفعالية كافة العمليات التشغيلية، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالشركه. وهو ما أيدته الاصدارات المهنيه الأتيه (PCAOB, 2004; SAS No.78)

أما فيما يتعلق بالدورين الاستشارى والتوكيدى لوظيفة المراجعة الداخلية الحديثة في مجال رقابة أنشطة وعمليات الشركة فيتضح من تحليل الإصدارات والدراسات السابقة الأجنبية مثل(shahimi and mahzan ,2018

إمكانية بلورة الدور (IIA,2004;IIA,2009;COSO,2017;Stevens ,2016; الاستشاري في مجال رقابة أنشطة وعمليات الشركة، والذى يرتكز في الأساس على قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بإسداء النصح لمجلس الإدارة بصدد أفضل سبل تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية على النحو الذي يمكنه من تحقيق أهدافه، في تقديم الإستشارة والنصح بالعديد من النواحي والتي من منها؛ إعداد المقترحات التي تتعلق بكل من الخريطة التنظيمية، اللائحة المالية والإدارية، مؤشرات الأداء، نماذج تقييم فاعلية تشغيل هيكل الرقابة الداخلية، نماذج تقييم المخاطر، نماذج متابعة وتفعيل مختلف عناصر هيكل الرقابة، آليات الرقابة المانعة، وكيفية تحقيق الاتصال الفعال بين مختلف المستويات التنظيمية وآليات التغذية العكسية) فضلا عن إعداد قائمة بأهم أنشطة الرقابة الفعالة وأهم التغيرات الجوهرية التي طرأت على بيئة الرقابة كل على حده، ووضع تصور للتفاهم مع لجنة المراجعة. فضلا عن تقديم المشورة بشأن؛ كيفية تصميم ونوعية البرامج والدورات التدريبية اللازمة لزيادة وعى وإدراك العاملين باللوائح والقوانين التي يجب الالتزام بها، تطوير نظم الحوافز وتصميم نظم الإدارة البيئية والتحقق من الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، وتصميم نموذج تقرير المراجعة الداخلية في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالدورين الاستشارى والتوكيدى لوظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر أنشطة وعمليات الشركة، بدءا بماهية عملية إدارة المخاطر (ERM)، وفقا للبعض (COSO ,٢٠١٨ ؛شحاته، ٢٠٢٠؛ سلطان ،٢٠٢٠) يمكن تعريفها على أنها عملية يتم تنفيذها بواسطة مجلس الإدارة، والإدارة، والموظفين الآخرين، وتطبيقها فى استراتيجية الوحدة الاقتصادية، وتكون مصممة لتحديد الأحداث المحتملة، التي تواجه الوحدة وتؤثر

عليها، وذلك لتدنية أثارها لمستوى مقبول، ومن ثم توفير توكيد معقول بشأن تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

وبشأن الدورين الاستشارى والتوكيدى لوظيفة المراجعة الداخلية الحديثة في مجال إدارة مخاطر أنشطة وعمليات الشركة فيتضح من تحليل الإصدارات والدراسات السابقة الأجنبية والتي منها: (Shahimi and Mahzan,2018 ;IIA,2009;IIA,2017;COSO,2017;COSO,2018) إمكانية بلورة الدور الاستشاري في مجال إدارة مخاطر أنشطة وعمليات الشركة، والذى يرتكز في الأساس على قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم النصح لمجلس الإدارة بصدد تحديد وتوصيف وقياس المخاطر المحيطة ببيئة عمل الشركة وكيفية مواجهتها وتفادى أثارها على تحقيق الشركة لأهدافها المرجوة، في تقديم الإستشارة والنصح بالعديد من النواحي والتي من منها ؛ القيام بالتحديث والمتابعة الدورية لمختلف المخاطر المحيطة بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة فضلا عن وضع وتطوير الإطار المستند عليه في عملية إدارة المخاطر، مساعدة إدارة الشركة في وضع توصيات للإدارة بشأن كل من الحد الادنى المقبول لمستوى المخاطر وكيفية تحسين عمليات إدارة المخاطر، والمقترحات اللازمة لمواجهة المخاطر وتفاديها والاستجابة السريعة لها . ذلك بالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن؛ تحديد إدارة الشركة أفضل طرق تحقيق أهدافها في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عمل الشركة والمساعدة على تحديد احتمال تحقق تلك المخاطر، تحديد وتنظيم الدورات اللازمة للتعامل الكفء مع المخاطر، وأخيرًا كيفية تطوير وتنمية الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخاطر. (شحاته ،٢٠٢١)

وأخيرا فيما يتعلق الدورين الاستشارى والتوكيد لوظيفة المراجعة الداخلية الحديثة في مجال حوكمة أنشطة وعمليات الشركة، بدءا بماهية حوكمة الشركات التي تعتبر بمثابة أحد الآليات الفعالة التي يمكن من خلالها تحديد وتحقيق ومتابعة أهداف الشركة، وفقا للبعض(٢٠١٧ IIA؛ على وشحاته، ٢٠١٨؛ على ٢٠٢٠ ؛ سلطان، ٢٠٢٠) يمكن تعريفها على أنها ؛ مجموعة من العمليات التي تتم من خلال إجراءات تستخدم من قبل ممثلى أصحاب المصالح، وذلك لإدارة المخاطر، والرقابة عليها، والتأكد من كفاية أساليب الرقابة لتفاديها بما يساهم في تحقيق أهداف وخطط الشركة. كما أشارت دراسة على (٢٠٢٠) لاستناد حوكمة الشركات على عدة آليات تنقسم إلى الآليات تختص بالشركة كمدى جودة إدارة المراجعة الداخلية ومدى الالتزام بتطبيق المعايير)، وآليات تختص بمراقب الحسابات كمدى الالتزام بسياسة التدوير ودرجة استقلاله).

وبشأن بالدورين الاستشارى والتوكيدى لوظيفة المراجعة الداخلية الحديثة في مجال حوكمة أنشطة وعمليات الشركة فيتضح من تحليل الإصدارات والدراسات السابقة الأجنبية والتي منها: (٢٠١٥ IIA, 2009; Boyle et al., (Stevens, 2016; IIA, 2017; Mihret , grant, 2017 & والعربية (السيد، ٢٠١٥؛ دليل المصرى لحوكمة الشركات، ٢٠١٦ ؛ على وشحاته، ٢٠١٨؛ حامد، ٢٠١٩؛ سلطان، ٢٠٢٠) إمكانية بلورة الدور الاستشارى فى مجال حوكمة أنشطة وعمليات الشركة، والذى يرتكز في الأساس على قيام مدير إدارة

المراجعة الداخلية بإسداء النصح لمجلس الإدارة بصدد كيفية تفعيل آليات الحوكمة ووضع آليات محددة للمساءلة والعمل على نشر المبادئ والقيم الأخلاقية، فى تقديم الإستشارة والنصح بالعديد من النواحى والتى من منها؛ إعداد المقترحات التى تتعلق بكل من؛ كيفية تصميم نظام الإدارة الحوكمة، تحديد أهم الآليات المتعلقة بكل من التقييم الذاتى للالتزام الحوكمى وتحقيق الشفافية والوفاء بالمساءلة الإدارية والالتزام بالمعايير المحلية والدولية ومتابعة قرارات إجتماعات الجمعية العمومية. (شحاته ،٢٠٢١).

يخلص الباحث مما سبق أن مصفوفة المراجعة الداخلية هي بمثابة خريطة لعملية المراجعة حيث أنها أداة قوية لتنظيم نطاق العمل ، تساعد المصفوفة في تحويل الأهداف العامة للمراجعة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ والقياس، كما تسهل عملية التواصل والتنسيق بين فريق المراجعة. فيعتقد الباحث أن التكامل بين المراجعة الداخلية كأداه للرقابه وبين مصفوفة المراجعة الداخلية ضروري لتحقيق أقصى استفادة من عملية المراجعة.

٣) الجرائم الماليه في البنوك التجاريه:

بشأن الجرائم الماليه تعرفها دراسه Pickett(2002) بأنها "استخدام الخداع بغرض تحقيق مكاسب غير مشروعه و عادة ما تتضمن خيانة الأمانة breach of trust ، و اخفاء بعض الحقائق concealment". و أنه يمكن استخدام أكثر من مفهوم بنفس المعني كمفهوم للجريمه الماليه أو مفهوم الغش التبادلي. ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي IMF بأنها جرائم تؤدي بصوره عامه الي خسائر ماليه و بالتالي يهدف مرتكبوها الي تحقيق منفعه شخصيه.

وتؤكد دراسة (٢٠١٢) .Aslan et al أن الجرائم المالية تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة غير المشروعة، والتي من أبرزها : الفساد والتهرب الضريبي Tax evasion ، وتهريب وتمويل الارهاب، Insurance Fraud والغش التأميني، Bank Fraud والغش المصرفي ، والمخططات الهرمية Pyramid Schemes، وغش القوائم المالية، وغسل الأموال. وهو ما تؤكده أيضاً جمعية الالتزام الدولي (ICA ٢٠٢١) والتي تشير إلى أن الجرائم المالية قد تحدث بأشكال مختلفة، وأن أكثر الجرائم المالية شيوعًا هي : غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والغش، والتهرب الضريبي، والاختلاس، والجرائم الإلكترونية، والفساد، والتداول الداخلي.

وفي هذا السياق تشير دراسه(2012) .Aslani et al الي أن مسؤوليه منع و كشف أنشطه غسل الأموال و تمويل الارهاب تقع علي عاتق الاداره وبالتالي عليها تصميم و تشغيل و متابعه هيكل الرقابه الداخليه الفعاله. أما بشأن دور المراجعين الداخليين فتوضح هذه الدراسه أن اداره المراجعه الداخليه يجب أن تشكل الخط الدفاعي الرئيسي في مكافحه الرشوه و الفساد.

توصلت الدراسه الي أن الجرائم الماليه بصفه عامه تصرفات غير قانونيه، وكانت في معظمها جرائم ماليه ورقيه، ولكن بعد أن أدت التكنولوجيا الي تغيير نموذج الأعمال أصبحت هذه الجرائم الكترونيه شيئا فشيئا، وبدأت تأخذ شكل رقمي digital مثل : الجرائم السيبرانيه ، جرائم ماكينات الصراف الألي الخاصه بالبنوك ، و سرقه الهويه واستغلالها في الحسابات البنكيه و الغش الالكتروني .... الخ. (علي ،٢٠٢٤)

ويخلص الباحث مما سبق الي أنه يمكن تعريف الجرائم الماليه في البنوك التجاريه علي أنها الأفعال غير القانونية التي يقوم بها موظفون أو عملاء أو أطراف خارجية باستخدام الأنظمة البنكية بهدف الاحتيال أو التزوير أو غسل الأموال أو الاستيلاء غير المشروع على أموال البنك أو العملاء، مما يؤدي إلى أضرار مالية وقانونية للبنك والمجتمع المالي ككل و غالبًا ما تُرتكب هذه الجرائم باستخدام وسائل تقنية (مثل الإنترنت) أو عبر استغلال الثغرات الإدارية والرقابية داخل البنك مثل:

- الغش المصرفي:(Bank Fraud) أي قيام أحد الموظفين بتحويل أموال من حسابات العملاء لحسابه الشخصي باستخدام صلاحياته و تزوير توقيعات العملاء لسحب مبالغ مالية.
- غسل الأموال: (Money Laundering) أي استخدام البنك لتحويل أو ايداع أموال غير مشروعه بحيث تبدو قانونيه و استغلال حسابات متعدده لاخفاء مصدر الأموال.
- الاختلاس:(Embezzlement) أي استيلاء أحد موظفي البنك على أموال موجودة لديه بحكم وظيفته (مثل موظف خزينة يستولي على جزء من النقدية اليومية).
- التحويلات الوهمية أو الاحتيالية:(Phantom Transfers) أي تنفيذ تحويلات مالية وهمية من خلال برامج الحاسب دون وجود عمليات حقيقية مثل اختراق أنظمه التحويل الدوليه SWIFT.
- تزوير المستندات البنكية: استخدام وثائق مزيفه لفتح حسابات أو التقديم علي تمويلات.
- الجرائم الإلكترونية البنكية:(Cybercrime) أي اختراق النظام البنكي و سرقه بيانات العملاء و الأموال و تنفيذ عمليات تحويل غير مصرح بها من خلال الانترنت أو تطبيقات الهاتف.

بتحليل معايير المراجعة الداخلية الصادره عن (IIA)وفيما يتعلق بمعايير المراجعه الداخليه الصادره عن كشف الغش ، يتبين وجود معايير تشير لدور المراجع الداخلي في كشف الغش كما يلي:

- معيار رقم A2 ١٢١٠ : "يجب أن يكون لدي المراجعين الداخليين معرفه كافيه لتقييم مخاطر الغش و الطريقه التي تستخدمها الشركه في اداره مخاطر الغش، ولكن ليس من المتوقع أن يكون لديهم خبره شخص تكون مسؤوليته الرئيسيه هي الكشف عن الغش و التحقق منه " ، ويتطلب هذا المعيار من المراجعين الداخليين تحديد و تقييم مخاطر الغش و تقييم الرقابه الداخليه للحد من هذه المخاطر عند اعداد خطه المراجعه الداخليه.

- معيار رقم A2 ٢١٢٠ : "يجب أن تشمل أنشطه المراجعه الداخليه امكانيه حدوث غش و كيفيه اداره الشركه لمخاطر الغش" ، وبالتالي يربط هذا المعيار بين وظيفه المراجعه الداخليه و اداره مخاطر الغش.
- معيار رقم A2 ٢٢١٠ : " يجب أن ينظر المراجع الداخلي لاحتمال وجود أخطاء هامه و غش و عدم التزام الاداره بتجنب ذلك ، و ذلك عند تطوير أهداف التكليف الوظيفي"

و تناولت دراسات (Gitahi,2017; indriasih,2016) مسؤوليه المراجع الداخلي عن كشف الجرائم الماليه و تتفق علي أن هناك دورا جديدا و هاما للمراجعه الداخليه يجب أن تلعبه فيما يتعلق بكشف الجرائم الماليه و ذلك لكونها الأداه الرئيسيه للاداره و التي تساعدها علي تحقيق وظيفتها الرقابيه، وبالتالي فهي تضيف قيمه للشركات التي تعمل داخلها. و تعتبر المراجعه الداخليه الدفاع الأول ضد مخاطر الجرائم الماليه، لكونها علي درايه تامه بعمليات الشركه و هيكل الرقابه الداخليه بها.

وفي ضوء أن المراجعة الداخلية تعتبر خط الدفاع الأول في أي منشأة نرى ضرورة أن يقوم المراجع الداخلي بالتوكيد على أي إفصاحات قد تقوم بها الإدارة بشأن نظام الإبلاغ عن الغش والفساد المالي مما يزيد من مصداقية هذه الإفصاحات وهو ما يتفق مع (Aslani (Budirahardjo & Baskara, 2019 Norsiah & Mithkal, 2018; et al., 2012

وفيما يتعلق بدور المراجع الداخلي في البنوك التجاريه في مكافحه الجرائم الماليه تعد البنوك التجارية قطاعاً فاعلاً ، وحيوياً في إدارة الاقتصاد، ومواكبة التطورات التي يمر بها من خلال توفير القنوات والأطر المؤسسية ، وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد حيث تعرف البنوك التجارية بأنها مؤسسة مالية، ومكان التقاء عرض النقود بالطلب عليها، فهي همزة وصل بين المدخر والمستثمر ، إذ تقوم البنوك بتجميع الأموال من أصحاب الفائض المالي المدخرين والمستثمرين على شكل ودائع، وإعطائها لأصحاب العجز المالي في شكل إحدى أنواع الائتمان، بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وبأقل مخاطر ممكنة (قاسيمي، ٢٠٠٨، ص٥)

لذلك تكتسب المراجعة الداخلية أهمية كبيرة في البنوك التجارية، حيث يجب إخضاع جميع وحدات البنك إلى عملية المراجعة الداخلية، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات التي يجب القيام بها ضمن مهام المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية (المدهون، ٢٠١١، ص٢١):

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي، والتحقق من القيام بالمسؤوليات.
- تقييم التزام البنوك التجارية بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة النزاهة والشموليه.
- تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.

- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية.
- التحقق من سير العمل في إدارات وأقسام البنك بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفعالية في العمل.

ويتضح من العرض السابق، أن مسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية تتمحور حول تقييم مدى كفاءة وملاءمة نظام الرقابة الداخلية المتبع من قبل البنوك التجاريه، والتحقق من مدى الالتزام بالقوانين والسياسات العامة للبنك بما في ذلك السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر، ومراجعة البرامج والعمليات للتأكد من تماشيها مع الأهداف الموضوعة، وذلك حتى تتمكن من تقديم الاستشارات المطلوبة والتأكيدات اللازمة حول كفاءة وفاعلية العمليات التي تم تنفيذها من قبل موظفي البنوك التجاريه، بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة للتأكد من حسن إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك. (المحجوب ، ٢٠٠٢)

و يؤثر دور المراجع الداخلي تأثيرا ايجابيا في دعم البنوك التجاريه في مكافحه الجرائم الماليه و لكن يختلف هذا التأثير باختلاف مستوي تنميه قدراته المهنيه و استقلاليته.

و بشأن مستوي تنميه القدرات المهنيه للمراجع الداخلي أشارت دراسه (علي، ٢٠١٧) أن التنميه المهنيه Professional Development تشير الي ضروره أن يكون من يقوم بممارسه المهنه مؤهلا مهنيا و ذلك يتطلب توافر المهاره و الخبره العلمية و العملية التي تساعد علي ضمان جوده الأحكام المهنيه ، و يتم اكتساب ذلك من خلال التدريب و التعليم المستمر. كما أن معيار المراجعه المصري رقم ٦١٠ لسنه ٢٠٠٨ يوضح أن المراجعه الداخليه يتوافر لها كفاءه مهنيه و فنيه و يقوم بها أشخاص تلقوا تدريب فني مناسب و لديهم كفاءه و عنايه مهنيه واجبه.

وتأتي كفاءة المراجع الداخلي من خلال الإعداد المكثف، بما في ذلك المعرفة الأساسية والمهارات والأساليب، فضلاً عن المبادئ العلمية، والالتزام بالدراسة المستمرة (IIA, 2013a, 2013b).

و تضيف دراسه Indriasih (٢٠١٦) أن الكفاءه تتضمن ثلاثه عناصر وهي : المعرفه، المهارات، القيم و السلوك. أما دراسه العفيفي(٢٠٠٩) فتبين أيضا أنه يتعين علي المراجعين الداخليين تعزيز معارفهم و مهاراتهم بشكل مستمر.

أما بالنسبه للاستقلاليه تتفق دراستي مليجي (٢٠١٣) و المدهون (٢٠١٤) علي أن الاستقلاليه للمراجعه الداخليه كما جاء في معيار المراجعه الداخليه – معيار الاستقلاليه و الموضوعيه رقم ١١٠٠ يتطلب ما يلي:

- استقلال مهني و مالي: توافر استقلال لاداره المراجعه الداخليه داخل الهيكل التنظيمي و مستقل عن الادارات التنفيذيه التي يراجع أنشطتها و تبعيته من الناحيه التنظيميه لمجلس الاداره (لضمان أداء واجباته المهنيه بحريه تامه بعيدا عن الضغوط)

- استقلال في أداء عمليه المراجعة: استقلال و موضوعيه في تخطيط عمليه المراجعه ووضع و تنفيذ خطه المراجعه.
- استقلال فني: امتلاك المراجع الداخلي أعلي درجات المهاره في أداء العمل و تعزيزها من خلال مؤهلات علميه و تدريب.

كما يوضح معيار المراجعه المصري رقم ٦١٠ لسنه ٢٠٠٨ أن المراجعه الداخليه يتوافر لها استقلال في الوضع التنظيمي و ترفع تقاريرها لمستوي اداري أعلي.

يخلص الباحث مما سبق أن بالرغم من وجود علاقه ايجابيه بين دور المراجع الداخلي و دعمه للبنوك التجاريه في مكافحه الجرائم الماليه الا أن توضح كل هذه الدراسات و المعايير السابق ذكرها أن هذه العلاقه يمكن أن تتأثر بسبب مدي استقلال وظيفه المراجعه الداخليه و مستوي التنميه المهنيه للمراجع الداخلي.

٤) نظره علي الوضع في مصر:

وحده مكافحه غسل الأموال في البنك المركزي المصري

وفقا لماده ٣ من قانون مكافحه غسل الأموال الصادر رقم ٨٠ لسنه ٢٠٠٢ حيث "تنشأ بالبنك المركزى المصرى وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل فيها الجهات المعنية، وتتولى الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون ويلحق بها عدد كاف من الخبراء من أعضاء السلطة القضائية والمتخصصين في المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون، وتزود بمن يلزم من العاملين المؤهلين والمدربين ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل الوحدة ونظام إدارتها، وبنظام العمل والعاملين فيها، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام".

وبناءا عليه يكون هناك دور عميق ومسؤوليه كبيره لوحده مكافحه غسل الأموال و هذا الدور يعرض في ماده ٤ و ماده ٥ قانون مكافحه غسل الأموال حيث "تختص الوحدة بتلقى الإخطارات الواردة من المنظمات المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو محاولات القيام بهذه العمليات وعلى الوحدة إنشاء قاعدة بيانات لما يتوفر لديها من معلومات ولها أن تتيحها للسلطات القضائية وغيرها من الجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون، وكذلك تبادل هذه المعلومات والتنسيق مع جهات الرقابة في الدولة، ومع الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها أو تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.و تتولى الوحدة أعمال التحرى والفحص عما يرد إليها من إخطارات ومعلومات في شأن العمليات التي يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتقوم بإبلاغ النيابة العامة بما يسفر عنه التحرى من قيام دلائل على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون"

وكما أوضحت ماده ٦ و ماده ٧ من اللائحه التنفيذيه لقانون مكافحه جرائم غسل الأموال الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنه ٢٠٠٣ المعدل بقرار ٣٣٣١ لسنه ٢٠٢٣ دور وحده مكافحه غسل الأموال في البنك المركزي المصري مادة (٦):

"على الوحدة فور تلقى الإخطار بالعملية المشتبه فيها أن تقوم بأعمال التحري والفحص بشأنها، وذلك بمعرفة الإدارات التي تنشئها الوحدة لهذا الغرض، ولها الاستعانة في ذلك بجهات الرقابة في الدولة على أن يشمل ذلك قيام الوحدة بالتحليل التشغيلي لما يرد إليها من اخطارات ومعلومات، وأية معلومات أخرى يمكنها الحصول عليها، بهدف تتبع العمليات المشتبه فيها والأشخاص ذوى الصلة بها، وتحديد الروابط بينهم وبين أية متحصلات محتملة من ارتكاب جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جرائم أصلية، وللوحدة في سبيل ذلك:

- أن تقوم بالاطلاع على سجلات ومستندات المنظمات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية المتعلقة بما تجريه من العمليات المالية المحلية أو الدولية، وعلى ملفات العملاء والمستفيدين الحقيقيين لدى هذه المنظمات والجهات بما فيها بياناتهم الشخصية ومراسلاتهم وتعاملاتهم السابقة معها.
- أن تطلب من المنظمات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية استكمال أية بيانات أو معلومات عن العملاء والمستفيدين الحقيقيين تكون لازمة لأعمال التحري والفحص.
- ماده (٧): "إذا أسفر التحري والفحص الذي تجريه الوحدة للإخطارات والمعلومات التي ترد إليها عن قيام دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال أو جريمة تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية أو أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون، تعين عليها إبلاغ النيابة العامة، ويجب أن يتضمن البلاغ بيانات كافية عن الجريمة التي قامت الدلائل على ارتكابها، وعن مرتكبيها، وماهية هذه الدلائل ولا يكون إبلاغ النيابة العامة إلا من رئيس مجلس أمناء الوحدة أو ممن يفوضه في ذلك"

و يكون المدير المسؤول عن مكافحه غسل الأموال مسؤوليات و ضمانات و صلاحيات و التي نصت عليها ماده ٣٧ من اللائحه التنفيذيه لقانون مكافحه جرائم غسل الأموال الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنه ٢٠٠٣ المعدل بقرار ٣٣٣١ لسنه ٢٠٢٣ "على كل مؤسسة من المؤسسات المالية وكل جهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية أن تهيئ للمدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ومن يحل محله، ما يمكنه من مباشرة اختصاصاته في استقلالية، وما يكفل الحفاظ على سرية المعلومات التي ترد إليه والإجراءات التي يقوم

بها، على أن تكون له الضمانات والصلاحيات الآتية:

- عدم إسناد أية أعمال إليه تتعارض مع مهامه باعتباره مديراً مسئولاً عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أن يكون له الحق في الحصول على كافة المعلومات والاطلاع على كافة السجلات أو المستندات التي يراها لازمة لمباشرة مهامه في فحص تقارير العمليات غير العادية التي تتاح له، وتقارير الاشتباه التي ترد إليه.
- أن يكون له الحق في تقديم تقارير إلى الإدارة العليا في المؤسسة أو الجهة، أو إلى مجلس الإدارة أو الى أية لجنة تابعة لهما.
- أن تكفل السرية التامة لجميع إجراءات تلقيه تقارير العمليات غير العادية التي تتاح له، وتقارير الاشتباه التي ترد إليه، وما يتم في شأنها من فحص وإخطار للوحدة.

وكما أوضحت أيضا ماده ٣٨ من اللائحه التنفيذيه لقانون مكافحه جرائم غسل الأموال الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنه ٢٠٠٣ المعدل بقرار ٣٣٣١ لسنه ٢٠٢٣ أن علي المدير المسؤول عن وحده غسل الأموال مسؤوليات بشأن المتابعه مع الوحده بما قام به وبما يراه من ملاحظات حيث نصت الماده علي أن " يُعد المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب تقريراً مرة على الأقل كل سنة عن أوجه نشاطه وتقييمه لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة المالية أو الجهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية، وعن العمليات غير العادية والمشتبه فيها وما اتخذ في شأنها مشفوعاً بما يراه من اقتراحات في هذا الشأن. ويقدم التقرير إلى مجلس إدارة المؤسسة أو الجهة لإبداء ما يراه من ملاحظات، وما يقرر اتخاذه من إجراءات في شأنه، ويرسل هذا التقرير إلى الوحدة مشفوعاً بملاحظات وقرارات مجلس إدارة المؤسسة أو الجهة في شأنه.

وطبقا للماده ٣٩ من اللائحه التنفيذيه لقانون مكافحه جرائم غسل الأموال "يلتزم المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بإمداد الوحدة بما تطلبه من المعلومات والبيانات والإحصائيات اللازمة لمباشرة الوحدة اختصاصاتها، وتيسير اطلاعها على السجلات والمستندات في سبيل مباشرتها أعمال التحري والفحص، أو لتضمينها قاعدة البيانات المنشأة في الوحدة" (القرار الوزاري ، ٢٠٠٣)

يخلص الباحث مما سبق أن كل ما سبق عرضه من مواد للائحه التنفيذيه تنص علي مسؤوليات وواجبات و متطلبات المدير المسؤول عن وحده مكافحه غسل الأموال ضروريه وواجب الالتزام بها لضمان كفاءه وفاعليه أعمال الوحده حيث تتميز هذه الوحدة بالاستقلالية اللازمة لأداء مهامها بفاعلية، كما أنها مزودة بصلاحيات واسعه لذا يستنتج الباحث أن هذا الإطار القانوني يهدف إلى إنشاء آلية قوية ومنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر.

وبشأن التدريب و التأهيل في مجال مكافحه غسل الأموال و تمويل الارهاب ، نظرا لانتشار جرائم غسل الأموال بشكل مبالغ و نظرا أيضا لأهميه دور وحده مكافحه جرائم غسل الأموال فهي تعتبر خط دفاع لهذه الجرائم فلابد من التدريب و التأهيل في مجال مكافحه غسل الأموال و تمويل الارهاب لذلك نصت مادتي ٤١ و ٤٢ من اللائحه التنفيذيه

لقانون مكافحه جرائم غسل الأموال الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنه ٢٠٠٣ المعدل بقرار ٣٣٣١ لسنه ٢٠٢٣ علي وضع برامج تأهيليه للعاملين في مجال مكافحه غسل الأموال مادة ٤١ "تضع المنظمات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية وجهات الرقابة في الدولة والوحدة خططاً وبرامج لتدريب وتأهيل العاملين فيها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تكفل إعدادهم لحسن القيام بهذه الاختصاصات ومسايرة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم في هذا المجال ويكون وضع هذه البرامج وتنفيذها بالتنسيق بين المنظمات والجهات المشار إليها وبين الوحدة على أن تحتفظ هذه المنظمات والجهات بالسجلات الخاصة بكل برنامج من البرامج التدريبية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهائه"

ووفقا لماده (٤٢) "يستعان في تنفيذ برامج الإعداد والتأهيل بالمعاهد المتخصصة التي تنشأ لهذا الغرض أو يكون التدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من بين أغراضها، محلية كانت أو خارجية مع الاستفادة بالخبرات المحلية والدولية في هذا الخصوص، ويكون ذلك في إطار السياسة العامة للتأهيل والتدريب التي تضعها الوحدة"

ويعد التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال أمرًا بالغ الأهمية لعدة أسباب منها: أن غسل الأموال لا يقتصر علي دوله واحده فقط لذا، لا يمكن لأي دولة أن تكافح هذه الظاهرة بمفردها. و أيضا لأن بعض الدول قد تملك أنظمة رقابة صارمة، بينما تفتقر أخرى لذلك، مما يجعلها ملاذًا آمنًا لغاسلي الأموال. فيساعد التعاون الدولي على توحيد أو تنسيق الجهود وسد هذه الثغرات و لأن التحقيق في قضايا غسل الأموال تتطلب معلومات من عده دول فلذلك من دون تبادل فعال للمعلومات بين الدول (عبر وحدات الاستخبارات الماليه) يصعب تتبع حركه الجرائم الماليه.

لذلك نصت مادتي ٤٧ و ٤٨ من اللائحه التنفيذيه لقانون مكافحه جرائم غسل الأموال الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنه ٢٠٠٣ المعدل بقرار ٣٣٣١ لسنه ٢٠٢٣ علي التعاون الدولي و ضروره عقد اتفاقيات لتنظيم عمليه اداره الجرائم الماليه حيث أشارت الماده (٤٧) "تعمل السلطات القضائية والوحدة على إبرام اتفاقيات دولية في شأن تنظيم إدارة الأموال أو الأصول المحكوم بتجميدها أو المتحفظ عليها والتصرف في حصيلة الأموال أو الأصول المحكوم بمصادرتها، من جهات قضائية مصرية أو أجنبية في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب، وفي الحالات التي يكون التجميد أو المصادرة فيها نتيجة تنسيق وتعاون بين أطراف الاتفاقية، يجب أن تتضمن الاتفاقيات قواعد المشاركة في إدارة الأموال أو الأصول المتحفظ عليها أو المجمدة، وتوزيع حصيلة الأموال أو الأصول المصادرة بين أطراف الاتفاقية" و كذلك يجب علي الجهات الطالبه للمعلومات الالتزام بالسريه التامه لاحترام اتفاقيات التعاون و أشارت الماده (٤٨) " تتعهد الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب عند تبادل المعلومات، بضمان حماية البيانات والمعلومات المتبادلة كحد أدنى

بالطريقة نفسها كما لو تلقت معلومات مشابهة من مصادر محلية ، كما تتعهد الجهات المعنية الطالبة للمعلومات، إعمالا لأحكام الاتفاقيات المبرمة أو مبدأ المعاملة بالمثل بالاستخدام السليم لتلك المعلومات، والحفاظ على سرية ذلك التعاون، وبوجه خاص ألا تستخدم المعلومات المتبادلة إلا في الغرض الذي طلبت من أجله، وألا تقدم إلى طرف ثالث إلا بموافقة مسبقة من الجهات التي تقدم المعلومات، وذلك بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة"

٥) خلاصة الورقه ومجالات البحث المستقبليه:

تخلص الورقه الي ضرورة مواكبة المراجع الداخلي لأحداث الجرائم الماليه ، وثقل مهاراته وزيادة قدراته في الحصول علي فهم متعمق لهذه الجرائم ، التي قد تؤثر علي القطاع المالي كاملا وتطوير إجراءات مكافحه الجرائم بإستخدام بعض التقنيات التكنولوجية في عملية المراجعة الداخليه و ادراك ان المراجعة الداخلية من خلال مهامها المستقلة والموضوعية، تساهم بشكل كبير في تعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية المصممة لمواجهة هذه الجرائم. كما تخلص الورقه أن فعالية دور المراجع الداخلي في هذا السياق تعتمد على عدة عوامل، من أهمها استقلاليته، وكفاءته.

وختاماً يعتقد الباحث بأهمية اتجاه البحث المحاسبي في مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية؛ أثر استخدام التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) في تحسين فعالية المراجعة الداخلية لمكافحه الجرائم الماليه في البنوك التجاريه، دراسة العلاقة بين توصيات المراجعة الداخلية وتحسين إجراءات مكافحة الجرائم المالية في البنوك ،أثر تبني الشركات لتقنية سلسلة الكتل علي جودة المراجعه الداخليه في مجال الجرائم الماليه - دراسة تجريبية، اثر اعتماد المراجع الداخلي على تقنية الدرونز على كفاءته في كشف الجرائم الماليه ، أثر تطبيق التكنولوجيا وأدوات المراجعة الحديثة علي تعزيز قدرة المراجع الداخلي على كشف الأنشطة المشبوهة ومنع الجرائم المالية.

قائمه المراجع

أولاً: المراجع العربية:

السعيد ، محمد أشرف. (٢٠١٩). أثر إسناد وتوقيت والوضع الوظيفي لوظيفة المراجعة الداخلية على قرار المراجع الخارجي بشأن الاعتماد عليها – دراسة تطبيقية في بيئة الممارسة المهنية المصرية. رساله ماجستير غير منشورة ، كليه التجاره – جامعه الاسكندريه.

شحاته ، شحاته السيد. (٢٠٢١). مصفوفة أدوار ومجالات المراجعة الداخلية الحديثة في ظل جائحة كورونا. المجله العلميه للتجاره و التمويل ،كليه التجاره - جامعه طنطا ، (١): ١٣٨-١٥٥.

شحاته، شحاته السيد. (٢٠٢٠). إطار مقترح لإسناد وظيفة المراجعة الداخلية بدوريها الاستشاري والتوكيدى في مجال إدارة المخاطر في الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم . المجله العلميه للتجاره و التمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، عدد خاص: ١-٢٠.

علي ، عبد الوهاب نصر. (٢٠٢٤). مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الجرائم المالية الإلكتروني (قصور الممارسة ووسائل العلاج). المجله العلميه للتجاره و التمويل ،كليه التجاره - جامعه طنطا ، ٤٤ (عدد خاص): ٢٤٣-٢٦٢.

علي ، محمد طه ، حسن ، برهم خالد.(٢٠٢٣). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة تقارير المراجع الداخلي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد ، ١٥ (٤): ٨٧-٦٩.

علي ،عبد الوهاب نصر. (٢٠٢٤). مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد المالي في بيئة التحول الرقمي المتسارع في مصر. مجله الابداع المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة- كلية التجارة - جامعة مدينة السادات ، ١ (٢): ١٣-٢٩.

فتيحه ، محمد محمد. (٢٠١٩). أثر إستجابة المراجع الداخلي للإبلاغ عن وجود مخالفات مالية بالشركة على كفاءته في كشف الغش بالقوائم المالية - دراسة تجريبية. مجله البحوث المحاسبيه. قسم المحاسبه و المراجعه – كليه التجاره -جامعه الاسكندريه ، ٦ (١): ١٧٣- ٢١٦ .

قرار رئيس مجلس الوزراء. (٢٠٠٣) ، اللائحه التنفيذيه لقانون مكافحه غسل الأموال ، (٩٥١).

المحجوب ، حميده علي. (٢٠٠٢). دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية. رساله ماجستير غير منشورة ، كليه العلوم الاداريه و الماليه الأكاديميه الليبيه - قسم محاسبه.

مرسي ، تامر أحمد. (٢٠٢٣). أثر الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الغش والفساد المالي على قيمة الشركة وإدراك أصحاب المصالح لفجوة التوقعات بالمراجعة الداخلية - دراسة تجريبية. رساله دكتوراه غير منشورة ، كليه التجاره - جامعه الاسكندريه.

الوقائع. (٢٠٠٢) ، قانون مكافحه غسل الأموال ، (٨٠) .

ثانياً: المراجع الأجنبية:.

Indriasih, Dewi (2016). The Effect of Whistleblowing Effectiveness, Internal Auditors Competence on Fraudulent Financial Reporting (Survey on All Banks in Indonesia). IJABE R14(14), 841-85

Ali, Soad & Hussien, Hany. (2025). The effect of internal auditor assurance and consulting roles on AI applications related risk management on user's perception of information quality. Al-Shourok journal for business science, 17: 1-50.

Committee of Sponsoring Organization of the Tradeway Commission (COSO). (2018). Enterprise Risk Management Applying enterprise risk management to environmental, Social and Governance related Risks. New Jersey, COSO. Available at: www.coso.org.

Kabuye, Frank et al., (2017). Internal audit organisational status, competencies, activities and fraud management in the financial services sector. Managerial Auditing Journal, 32 (9): 924-944.

Petraşcu, Daniela & Tieanu, Alexandra. (2014). The Role of Internal Audit in Fraud Prevention and Detection. Procedia Economics and Finance, 16: 489-497.

Pickett, K. S., & Pickett, J. M. (2002). Financial crime investigation and control. John Wiley & Sons. Managerial Auditing Journal, (17).

PWC. (2018). Internal Audit. Available at: www.pwc.org.

Wiwoho, J., Kharisma, D. B., & Wardhono, D. T. K. (2022). Financial crime in digital payments. Journal of Central Banking Law and Institutions, 1(1), 47-70.